

## بيان

تُعرب "مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR" عن بالغ قلقها واستيائها، من الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بالإسكندرية، في القضية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ جنایات عطنطا، والمُقيدة برقم ٣٢٥ لسنة ٢٠١٥ جنایات عسكرية إسكندرية، بالإعدام على سبعة أشخاص (أربعة أشخاص حضورياً وثلاثة غيابياً)، والمؤبد على شخصين، وخمسة عشر عاماً على ثلاثة أشخاص، وثلاث سنوات على شخصين، جميعهم من كفر الشيخ، في القضية المعروفة إعلامياً بقضية أتوبيس الكلية الحربية.

وفي إطار متابعة المؤسسة للحكم، من الناحية القانونية والحقوقية، فإنها تذكر بأن جميع الإجراءات المتبعة في القضاء العسكري، إجراءات مُخالفة ومتّهكة لمعايير المحاكمة العادلة، بدءاً من التحقيقات التي تم أمام النيابة العسكرية، وجلسات المحاكمة أمام القضاء العسكري، فضلاً عن القضايا – ومنها تلك القضية – التي تم إحالتها من القضاء المدني الطبيعي إلى القضاء العسكري الاستثنائي، وفقاً للقرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، التي وسعت من سلطات القضاء العسكري، وهي الإجراءات والقوانين المُخالفة للقانون الدولي في مواليقه ومعاهداته واتفاقياته المتعلقة بهذا الأمر.

مع الأخذ في الاعتبار أن جميع مثل هذه الجرائم والانتهاكات، تُشكل جرائم ضد الإنسانية، لا تسقط بالتقادم، ويتعزز جميع المُشاركون فيها للمحاسبة والمحاكمة القانونية.

#مؤسسة\_عدالة\_لحقوق\_الإنسان

#جرائم\_لن\_تسقط\_بالتقادم